الهوية الخليجية... هل هي ثمن فترة الوفرة؟

بقلم الدكتور: إبراهيم أحمد الأنصاري
كلية العلوم - جامعة قطر

لايستطيع أي عاقل إنكار ما للعمالة الوافدة من دور في عملية التحديث التي شهدتها وتشهدها الشعوب الخليجية، بنقلها من مجتمعات ريفية - بدوية إلى صورتها العصرية الراهنة.

وإذا كانت ضرورات المرحلة البنائية الأولى مقنعة بدرجة ما، إلا أن الإسراف في استجلاب الأيدي العاملة، وبصورة متسارعة، أدى إلى حدوث انتكاسات سلبية خطيرة، ليس فقط في بنية المجتمع وتركيبته السكانية، بل تجاوز ذلك إلى تأثيراتها المتفاقمة على ركنه الأساسي ونواته المركزية، «الأسرة»، وقيمها الاجتماعية، ووضعيتها الشرعية منعكساً في خلخلة علاقات أفرادها ومواقفهم من هذه القيم.

ومع اتساع التداخل بين العاملين الأجانب والمجتمعات الخليجية في السنوات الأخيرة، إزدادت صور هذه الخطورة واتخاذها أبعاداً أكبر، تجاوزت تماماً جميع التوقعات والدراسات الأولية، حتى الأكثر منها تفاؤلاً:

وبالرغم من حجم الإحصاءات والأرقام التي تسجل إطراد العمالة في السنوات الأخيرة، وبالأخص تلك التي تعتمد عليها الأسر في عملياتها المعيشية اليومية، أي التي تندرج تحت فئة الخدم والسائقين والسعاة.... الخ، إلا أن المؤشرات المنظورة والاستطلاعات العينية اليومية، تؤكد حدوث انفتاح غير مراقب في هذا الباب، جعل الرجوع إلى تعديل هذا الخلل السكاني القائم مطلباً ملحاً يستوجب النظر إليه بكل جدية، ويجعله أيضاً أحد الأسباب التي يجب طرحها عند وضع خطط التحديث المختلفة أو عند دراسة المشكلات والإخفاقات الناجمة عنها.

ولعل التأثيرات والآثار التي خلفتها هذه النقلة في الكثافة السكانية الوافدة على مشاعر الناس، وعمليات ممارستهم للتقاليد المتأصلة، هي الأكثر بروزاً في السنوات الأخيرة. إذ انحسرت، وبالتدريج، قوى وطنية غير مستغلة جيداً، إلى زوايا البيوت بعد أن كانت تعانق الشمس والهواء، وكان لها دور كبير في تنمية المجتمع والحفاظ على هويته.

ففي فترة من فترات التاريخ. كان التركيب السكاني للقرية والمدينة الساحلية يسمح بقدر بسيط من الاختلاط بسبب ارتباط الناس بعلاقة نسب أو رجوعهم إلى جذور قبلية أو عائلية واحدة. وهذا بطبيعة الحال يعطي غطاء أمنياً واجتماعياً كالذي تحتاجه المرأة في مجتمعاتنا التقليدية المحافظة.

وهذا يفرز بالتالي الاعتماد على المرأة في المشاركة الفاعلة في خطط التنمية المختلفة، وبالذات تلك المرتبطة بها وبكيانها ووجودها كمحور التقاء واختلاف تستخدمها جميع الأفكار التقليدية والأخرى التجديدية.

لكن الوضع اختلف تماماً مع التطور السريع للمجتمع ونقلته من مجتمع بسيط إلى آخر مدني معقد بقدوم العمالة الوافدة بتقاليدها وعاداتها وقيمها الثقافية ونظم حياتها اليومية، بل ومشكلاتها النفسية والمرضية التي أهملت وعزلت عن المجتمع تماماً، باعتقاد أنها لاتمثل تهديداً حقيقياً لقيم وتقاليد المجتمع وموروثاته النقية.

إن الوضع الذي آلت إليه التركيبة السكانية يتقاسم مسؤوليته الأفراد وأصحاب القرار معاً. ذلك أن المعالجة الرسمية لمشكلة العمالة الوافدة متمثلة بالقوانين الحكومية لم تتجاوز إطارها الأمني المحض، بينما أغفلت تماماً الوجه الاجتماعي والثقافي والإنساني لهذه القضية.

ولعل مايرسخ هذا الاعتقاد هو عدم وجود دراسات تتبعية وإحصاءات مستمرة تتطور مع اتساع حجم خطط التنمية والعمالة كمحور لها.

كما أن الإغفال في تطوير الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتركيز على التطور الاقتصادي وحده، نتيجته الطبيعية هو بروز المشكلات الاجتماعية المقلقة كالتي تعانيها المجتمعات الخليجية اليوم، وأهمها فقدان تدريجي للهوية.

وإذا علمنا أن الثقافة لا النفط أو غيره هي مستقبل الخليج، للمسنا البعد الحقيقي لهذه الأزمة. إذ بانحسار الثقافة والهوية المميزة لشعب الخليج، تنطمس بالتالي دواعي وجود هذا الشعب، وتذاب جميع إنجازاته، وبالأخص تلك التي تميزت بها هذه الأرض عبر فترات الأزمنة الصعبة التي مرت بها، لكن وقفت صامدة، محتفظة بكيانها وصورتها الحقيقية.

والحقيقة أن النقلة المصاحبة للثروة الفجائية التي تفجرت على هذه البقعة من العالم لم تأخذ في الاعتبار التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كضريبة مصاحبة للتطور والتحديث. وإغفال هذه التبعات اليوم، تصنع هذه المشكلة وغيرها في مقدمة التحديات التي تعوق. جميع السياسات التنموية والنهضوية.كل هذا، وسيكون في المستقبل المنظور حتماً أمر طبيعي وقاعدة يجب التعامل معها وتقبل حقائقها ونتائجها.

ما الحل إذن...؟

الحل يوجد عند الإنسان الخليجي نفسه. فطالما ظلت الشعوب الخليجية مسترسلة في إهمالها للقدرات الذاتية وغرقها في ترفها، وعدم استغلالها للملكات الشخصية واعتمادها على الغير في تسيير أمور الحياة اليومية البسيطة، والأخرى الصعبة، فإن هذه الأزمة سوف تتفاقم وتتضخم مع الأيام.

إن قناعة البعض بأن الثروة والرفاهية والترف المبالغ إلى حد الإسراف خالدة، يتعارض ليس فقط مع القيم الإسلامية بل بديهيات البقاء البشري. إذ أن التاريخ الماثل أمامنا كصورة حية نشاهدها كل يوم، وتلك التي جمعتها أوراق التراث وكتب الأولين، تشير بأن تدهور القيمة الاجتماعية للعمل والانتاج في أي مجتمع يعد مقدمة لانتكاسته وسقوطه.

وأكثر خوفنا أن تسير المجتمعات الخليجية في نفس الطريق. إذ أن هذا ظاهر فيما يحدث من مسخ لثقافة الأسرة والمجتمع، واختلال مبادئها ونظرتها إلى العمل واضطراب نفسيات الأفراد نحو الاعتماد الكامل على الخدمات الرخيصة المسخرة لهم، وتلقائياً إحلال قيم المال ومظاهر المباهاة المجتمعية المخادعة محل القيم الإسلامية النقية.

إن تطوير القدرات الذاتية وتنمية الوعي بأهمية العمل وتقديسه حتى ولو كان بسيطاً، إذا كان فيه تحقيق لمبدأ الاعتماد على الذات هو الضمان الأكيد لبقاء المجتمع والحفاظ على جميع مكتسباته.

أما الصورة الأخرى، فإنها تؤكد أنه نتيجة لرسوخ القيم الغريبة في المجتمع، أصبح المواطن يعيش تناقضاً وصراعاً حادين في حياته.

وهذا يؤدي إلى تمزق مؤكد في سلوكه الشخصي، وتأثير سلبي على انتمائه إلى الأرض متمثلاً في قلة عطائه وشعوره بالغربة في بلده.

إن الوضع الحالي للعمالة الوافدة بالحجم والتركيب الماثلين أمامنا، يتطلب من أفراد المجتمع ومتخذي القرار وقفة وطنية صادقة نحو الإسراع بتصحيح هذه التركيبة المغلوطة. فلقد أصبح من الضروري إعادة تقييم السياسات الحالية، أملاً في حفظ الهوية العربية - الإسلامية للمجتمع، وتحقيق نسبة سكانية للمواطنين مقبولة أمنياً واجتماعياً ووطنياً، وبالتالي ضمان وحدة الأرض وتأكيد هويتها.

وفي هذا الصدد، تتعاظم مسؤولية الأفراد، بجميع طبقاتهم، وخلفياتهم الثقافية، لمجمل المعطيات الآنفة الذكر والمتمحورة حول تفشي قيم مجتمعية دخيلة أصبحت جزءاً من حياة شريحة كبيرة من المجتمع، التي تتعارض مع قواعد الفكر السليم والدين الحنيف.

وبعد تجاهل وجودها أو تحجيم خطورتها واستمراريتها تحت حجج واهية وذرائع مبتدعة، هي خيانة لهذه الأرض ومقامرة بأمنها ومستقبل الأجيال القادمة.